

محضر
الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى
ليوم الخميس 27 فيفري 2025

الموضوع: معالجة الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى والمشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية

- مشروع اقتناء 30 عربة مترو خفيف
- مشروع إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت
- مشروع إنجاز المدينة الرقمية بالنحلي

أشرف السيد كمال المدوري، رئيس الحكومة، يوم الخميس 27 فيفري 2025 بقصر الحكومة بالقصبة على الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى، خصص للنظر في معالجة الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى والمشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية (مشروع اقتناء 30 عربة مترو خفيف ومشروع إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت ومشروع إنجاز المدينة الرقمية بالنحلي)، وذلك بحضور السيدات والسادة:

- | | |
|--|------------------------|
| وزيرة المالية | مشكاة سلامة الخالدي |
| وزير الاقتصاد والتخطيط | سمير عبد الحفيظ |
| وزيرة التجهيز والإسكان | سارة الزعفراني الزنيري |
| وزير التعليم العالي والبحث العلمي | منذر بلعيد |
| وزير تكنولوجيات الاتصال | سفيان الهميسي |
| وزير النقل | رشيد عامري |
| وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية | وجدي الهذيلي |
| وزير البيئة | حبيب عبيد |
| مكلف بتسهيل الهيئة العليا للطلب العمومي | الحبيب الدريدي |
| الرئيسة المديرة العامة لقطب التكنولوجيا
"تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" | ريم سعيد |
| رئيس مدير عام شركة نقل تونس | عبد الرؤوف الصالح |
| مدير عام برئاسة الحكومة | إدريس منجا |
| ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية | روضة بوقديدة |
| مديرة عامة بالبنك المركزي التونسي | نizar القلي |
| مدير بخلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي | |

وافتتح السيد رئيس الحكومة أشغال اللجنة، مُنّوها بحجم ونوعية المشاريع التي تمت حلحلة الصّعوبات التي تعترضها على مستوى مختلف الأجان الفنية الوزارية التي تم إحداثها طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 وكذلك على مستوى الأجان الجهوية، ومؤكدا على أهمية مضاعفة المجهود من قبل كل الهيأكل العمومية لتذليل العقبات والصّعوبات اللوجستية والفنية والمالية والعقارية لدفع نسق إنجاز المشاريع، لا سيما منها ذات الطابع الاستراتيجي وذات الأولوية الوطنية، وتعزيز دورها في الرّقي بالمرفق العمومي وخلق فرص الشغل للمواطن وتنمية الاقتصاد الوطني، والاستفادة من الإطار التراتيبي المرن والإجراءات البسيطة التي يكرّسها الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024.

ثم أحيلت الكلمة إلى السيد رشيد عامري، وزير النقل، الذي تولى تقديم مشروع اقتناء 30 عربة مترو كما يلي:

❖ معطيات عامة حول المشروع:

- يندرج مشروع اقتناء 30 عربة مترو ضمن المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين منظومة النقل العمومي من خلال تعزيز أسطول شركة النقل بتونس بعربات مترو حديثة بمواصفات تضمن السلامة والرفاهية لتنقلات المسافرين.
- يتتّرّز هذا المشروع في إطار التوجه الاستراتيجي للوزارة نحو دعم النقل الحديدي، باعتباره يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة وشروط النقل النظيف، ويساهم في نقل عدد أكبر من المواطنين مقارنة ببقية وسائل النقل البري، وهو ما من شأنه أن يمكن من الاستجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنين وتخفيف الضغط عن بقية وسائل النقل وخاصة منها الحافلات (كل عربة مترو تغدو 5 حافلات عادية أو 3 حافلات مزدوجة).
- تجدر الإشارة إلى أنّ عدد العربات المتجلولة بتاريخ 12 فيفري 2025 لا يتجاوز 40 عربة (20 مترو) من جملة أسطول يضم 189 عربة (94 مترو) أي بنسبة جاهزية تقدر بـ 21 % فقط.
- يشكو أسطول النقل الحديدي من التهّرّم، حيث تم اقتناه جلّه (134 عربة) في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 1998.

يبلغ معدل عمر الأسطول بتاريخ 31 ديسمبر 2024:

- أسطول الشبكة الحديدية : 29 سنة و5 أشهر.
- عربات سيمانس : 35 سنة وشهراً.
- عربات سيتاديس : 15 سنة وشهر.

وستمكّن صفة اقتاء 30 عربة (26 عربة جاهزة للاستغلال ومعدل 4 عربات للصيانة الدورية) من الترفيع في مجموع العربات الجاهزة للاستغلال إلى 100 عربة، موزّعة كما يلي:

- 26 عربة من أصل 30 عربة جديدة (دون اعتبار الأربع عربات الموضوعة للصيانة الدورية)،
- 74 عربة من الأسطول الحالي باعتبار العربات التي سيتم صيانتها لتصبح جاهزة للاستغلال في موعد سنة 2025.

1. خصائص المشروع:

يهدف المشروع إلى توفير 30 عربة مترو بمواصفات فنية حديثة وبمعايير دولية موحدة ومعتمدة من مختلف المصنعين العالميين، مبنية كالتالي:

- طول العربة : حوالي 45 متر.
- طاقة استيعاب العربة : تتراوح بين 300 (باعتبار حمولة 4 مسافرين بالметр المربع) و400 مسافر (باعتبار حمولة 6 مسافرين بالметр المربع).
- مجهزة بنظام مراقبة فيديو وبنظام تكييف وبلوحات الكترونية وأجهزة سمعية لإعلام الرفقاء.
- ذات أرضية منخفضة لضمان سهولة صعود ونزول المسافرين خاصة منهم المسنين وذوي الهمم.
- ذات قمرتي قيادة لتأمين الجولان بعربة واحدة في الاتجاهين...

ويتضمن المشروع إضافة إلى اقتاء عربات المترو:

- اقتاء قطع غيار لضمان الصيانة الوقائية لعربات المترو لمدة سنتين.
- اقتاء بعض العناصر الأساسية للعربات قصد ضمان جاهزيتها بعد انتهاء مدة الضمان.
- اقتاء تجهيزات الاختبار الضرورية لصيانة وإصلاح العناصر الأساسية للعربات.
- اقتاء منظومة إعلامية للتصرف في الصيانة.
- التكوين الشامل لضمان حسن استغلال وصيانة مثلى للعربات.

▪ الحاجيات المراد تسيدها من المشروع:

- تحسين العرض من خلال توفير أكبر عدد من السفرات وتحسين مدة توادرها على خطوط الشبكة الحديدية خاصة تلكلم الرابطة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية بهدف:
- بلوغ مدة توادر لسفرات المترو تتراوح بين ثمانية (8) وعشرة (10) دقائق حسب الخط.
- ضمان أعلى مستويات السلامة والرفع من مستوى رفاهية تنقل المسافرين

2. التكالفة التقديرية ومخطط التمويل:

✓ التكالفة التقديرية:

- تبلغ الكلفة التقديرية لمشروع اقتناء 30 عربة مترو بجميع مكوناته حوالي 450 م.د.
(أنظر الملحق المصاحب المتضمن لكيفية تحديد التقديرات المالية).

✓ مخطط التمويل:

- نظراً لعدم توفر الاعتمادات الضرورية لتمويل هذا المشروع، تم إعداد كراس الشروط مع إدراج شرط تقديم عرض مالي مقترب من قبل المصنعين.
- وتتجدر الإشارة إلى أن مصالح وزارة المالية اقترحت التدخل وتوفير مصادر أخرى لتمويل المشروع في صورة ورود شروط مجحفة من طرف المصنعين لتمويل هذه الإقتناءات بعد عملية تقييم العروض المالية من طرف مصالح البنك المركزي التونسي.

3. مساهمة المشروع في الأولويات الوطنية:

- تحسين العرض والاستجابة للطلبات المتزايدة على خدمات النقل العمومي بتونس الكبرى.
- تنفيذ مقتضيات السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية الهادفة إلى دعم منظومة النقل العمومي الجماعي وخاصة منها النقل الحديدي كبديل آمن عن التنقلات الفردية للحد من الاكتظاظ المروري والتلوث خاصة بالمرأكز العمرانية الكبرى. كما سيتمكن تحسين الخدمات على شبكات النقل العمومي الجماعي من ضمان الانتقال النمطي transfert modal من التنقلات الفردية نحو التنقلات الجماعية.
- تمكّن سفرة واحدة على شبكة المترو من تأمين تنقل حوالي 400 شخص (أي ما يعادل قدرة استيعاب 100 سيارة).
- تحسين جودة الخدمات خاصة من خلال توفير وسائل نقل ذات مواصفات فنية متقدمة وتوسيعه إدماج الأنظمة الذكية للنقل، على غرار نظم إعلام المسافرين والاستخلاص الإلكتروني للتذاكر.
- تحسين جاهزية أسطول النقل العمومي بهدف تأمين طلبات التنقلات الحضرية المتزايدة تماشياً مع التوسيع العمراني.
- المساهمة في تكريس العدالة الاجتماعية من خلال فك العزلة عن الأحياء والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية (على غرار حي التضامن، المروج...) وتقريب الخدمات من المواطنين.

4. رزنامة الإعداد والتنفيذ:

✓ رزنامة إعداد المشروع:

تتمثل المراحل التقديرية لإعداد المشروع فيما يلي:

- المرحلة الأولى : تحبين كراس الشروط: شهر.
- المرحلة الثانية : فترة إعداد العروض من طرف المصنعين: شهران.
- المرحلة الثالثة : فترة تقييم العروض المالية والفنية: شهران.
- المرحلة الرابعة : إبرام عقد الصفقة 20 يوم دون اعتبار آجال إبرام عقد التمويل.

✓ رزنامة تنفيذ الصفقة:

- 30 شهرا لاستلام جميع العربات (30 عربة)، مع الإشارة إلى أن مدة تسليم العربية الأولى لا يمكن أن تتجاوز 20 شهرا.
- مدة الضمان: 24 شهرا بداية من تاريخ الاستلام الواقعي لكل عربة.

❖ مقترح وزارة النقل بخصوص صبغة المشروع:

- تطبيقاً لمقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى يقترح السيد وزير النقل إدراج مشروع «اقتناء 30 عربة مترو» ضمن قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة لأحكام الأمر المذكور وعرضه على لجنة المشاريع الكبرى، باعتباره مشروعًا وطنياً استراتيجياً نظراً لأهمية المشروع وتأثيره المباشر على تحسين جودة النقل الحضري وانعكاسه المباشر على حياة المواطنين والدور الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة.

❖ مقترح شركة النقل بتونس بخصوص طريقة إبرام الصفقة المتعلقة بالمشروع في صورة الموافقة على صبغته كمشروع كبير استراتيجي:

- تفعيلاً لمقتضيات الفصل 6 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 والمتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى تقترح شركة نقل تونس اعتماد صيغة الاستشارة، وقد بررت الشركة توجّهها نحو اعتماد هذه الصيغة باستعجالية عملية اقتناء عربات المترو نظراً للحاجة الماسة إليها، وحرصها على توسيع المنافسة بما يمكن من التوصل بأفضل العروض الفنية والمالية.

❖ الملاحظات:

- يلاحظ أنَّ الملف المحال لا يتضمن معطيات بخصوص الطريقة التي تم اعتمادها لتحديد الحاجيات من عربات المترو (30 عربة) المزمع اقتناها وإن تم ضبط هذا العدد تبعاً لنتائج دراسة استراتيجية أو قطاعية خاصة بالنقل الحديدي.
- يلاحظ أنَّ شركة نقل تونس أفادت ضمن تقريرها أنَّه حالياً لا تتوفر اعتمادات لاقتناء 30 عربة مترو وأنَّه لتجاوز هذا الاشكال سيتم دعوة المصنعين الذين ستنتم استشارتهم إلى تقديم عروض مالية مترنة بتمويل.

- كما أضافت أنَّ مصالح وزارة المالية اقترحت التدخل وتوفير مصادر أخرى لتمويل المشروع في صورة ورود شروط مجحفة من قبل المصنعين لتمويل هذه الاقتناءات.

وتقضي هذه المعطيات تقديم توضيحات على النحو التالي:

✓ إنْ كان سيمُّ دعوة المصنعين إلى تقديم مقترنٍ تمويل يغطي الكلفة الجملية لاقتناء 30 عربة المقدَّرة بـ 450 مليون دينار أم نسبة محددة من هذه الكلفة.

✓ إنْ تمَّ في الغرض القيام بدراسة لهذه الفرضيات ومدى تأثيرها على كلفة التمويل.

✓ الجدوى من انتظار التوصل بالعرض المالي للمصنعين للبحث عن مصادر تمويل أخرى لعملية الاقتناء.

✓ إنْ سيق عرض المشروع على مؤسسات تمويل محلية أو أجنبية.

- يلاحظ أنَّ الملف الحال من قبل شركة نقل تونس لا يتضمن أيَّة معطيات بخصوص المرجعيات التي تمَّ اعتمادها لضبط الخصائص الفنية للعربات الجديدة المزمع اقتناوْها وإنْ تمَّ في الغرض القيام بدراسة لما هو متوفَّ بالسوق وفقاً للحاجيات المراد تلبيتها.

- يلاحظ أنَّ الملف لا يتضمن أيَّة إشارة بخصوص الوضعية الحالية للسكة المستعملة لجولان عربات المترو ومدى ملائمة هذه السكة للخصائص الفنية لعربات المترو الجديدة التي سيمُّ اقتناوْها، وإنْ كانت تركيز العربات الجديدة يستدعي إدخال تعديلات فنية على السكة.

- يلاحظ أنَّ شركة نقل تونس تقترح على لجنة المشاريع الكبرى اعتماد صيغة الاستشارة لدى المصنعين المؤهلين مالياً وفنياً لتوفير حاجياتها من العربات دون أنْ تقدم أيَّة معطيات بخصوص قائمة المصنعين المعنيين بالاستشارة وإنْ سيق التعامل مع البعض منهم في إطار شراءات سابقة لهم النقل الحديدي وإنْ تمَّ للغرض التأكُّد من عدم وجود أحد المصنعين المعنيين بقائمات الإقصاء من المشاركة في طلبات العروض.

- يلاحظ أنَّ الملف لم يتناول متطلبات حوكمة متابعة وإنجاز المشروع باعتبار أهميته من حيث ارتفاع كلفة المالية المقدَّرة بـ 450 مليون دينار وطول المدة المتوقعة لإنجازه التي تصل إلى 36 شهر.

- يلاحظ أنَّ الملف الحال من قبل وزارة النقل لا يتضمن أيَّة إشارة بخصوص إحداث لجنة فنية على معنى الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

❖ مقتراح الكتابة القارئة لجنة المشاريع الكبرى:

♦ بخصوص مقتراح وزير النقل الوارد بتاريخ 12 فيفري 2025 المتعلق بإدراج مشروع اقتناء 30 عربة مترو ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي الخاضعة لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024:

- تبعاً لما تم تأكيده من قبل وزارة النقل من أهمية مشروع "اقتناء 30 عربة مترو" باعتباره يجسم سياسة الدولة في قطاع النقل ونظراً لانعكاساته الإيجابية على جودة المرفق العمومي، وهو يهدف إلى إحداث نقلة نوعية وكمية على مستوى الخدمات التي سيتم تأمينها للمواطنين التونسيين والزائرين للعاصمة التونسية مستعملي النقل العمومي من حيث توافر عدد السفرات والتخفيف في مدة الانتظار ورفاهية عملية التنقل بواسطة شبكة المترو،

وباعتبار القيمة الاستثمارية العالية للمشروع المقدرة بـ 450 مليون دينار، يقترح على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى المصادقة على إدراج مشروع "اقتناء 30 عربة مترو" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي للبلاد التونسية.

♦ بخصوص مقتراح شركة نقل تونس حول طريقة إبرام الصفقة المتعلقة بالمشروع:

- إنّ اعتماد صيغة استشارة مقرنة بتمويل لدى الشركات العالمية المصنعة لعربات المترو التي تتوفّر فيها الضمانات المالية والمهنية لإنجاز المشروع لا يتعارض مع ما تمّ إقراره من صيغ شراء ضمن الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى والتي ترمي بالأساس إلى ضمان سرعة ونجاعة إنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

- علماً أنّ الاستشارة المقرنة بتمويل تفضي إلى تقديم عروض دون تمويل وعروض باعتبار التمويل، ومن صلاحيات المشتري العمومي اختيار الفرضة الأفضل والأنسب.

كذلك ترى الكتابة القارئة اعتماد التوصيات التالية المتمثلة في دعوة وزارة النقل إلى:

- عدم حصر مصدر التمويل فيما يمكن أن يقدمه المصنعين فقط
- إضفاء أكثر مرونة على الآجال التعاقدية التي سيتم اعتمادها لتسليم العربات
- تنظيم يوم أو أكثر إعلامي يتم خلاله اطلاع المشاركين المحتملين على البنية التحتية المتصلة بالمشروع وقبول تساؤلاتهم والإجابة عليها.

❖ أبرز نقاط التداول:

▪ السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية:

- التساؤل عن كيفية تمويل إنجاز هذا المشروع الهام بكلفة تقدر بـ 450 م.د باعتبار أنه لم يتم ترسيم اعتمادات ولو على مستوى التعهد على ميزانية الدولة، كما أن الوضعية المالية الصعبة لشركة نقل تونس لا تسمح لها بتمويل هذا المشروع.
- التساؤل عن قيمة التمويل وعن مدى توفر تمويل خارجي.

▪ السيد عبد الرؤوف الصالح، رئيس مدير عام شركة نقل تونس:

- الإشارة إلى أنه وعلى إثر جلسة العمل مع ممثلي وزارات النقل والمالية والاقتصاد والتخطيط، واعتباراً لصعوبة الحصول على التمويل، تم التوجه نحو خيار طلب عروض دولي مع التمويل، وذلك باعتماد صيغة الاستشارة الموسعة لضمان مشاركة أفضل.
- التأكيد على أهمية ضبط الشروط المرجعية الفنية لكراس الشروط قصد التوصل إلى أفضل العروض مع التمويل، علماً أن عربات المترو المقترحة بطول 45 م ستتمكن من توفير طاقة استيعاب تقدر بـ 400 مسافر، أي ما يساوي طاقة استيعاب لـ 5 حافلات عادية.
- تم ضبط الحاجيات بناء على مخرجات الدراسات التي تم تمويلها من قبل البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المتعلقة بتطوير وتعصير وسائل النقل.
- بخصوص عملية تسليم عربات المترو، يتم في مرحلة أولى القيام بالدراسات الضروريةأخذها بعين الاعتبار للبنية التحتية المتواجدة حالياً ثم المصادقة عليها من قبل الشركة ليقع إعداد الأنموذج وتجربته والمصادقة عليه لاحقاً ليتم الشروع في التصنيع على أن عملية التسليم ستكون تباعاً طبقاً لبرنامج محدد.
- تمت برمجة إنجاز أشغال أرصفة المحطات على الخطي عدد 5 و 2 وإعادة تنشيط الخط رقم 3 في اتجاه حي بن خلدون خلال الأسبوع الأول من شهر مارس 2025.

▪ السيد الحبيب الدريدي، رئيس هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي:

- اقتراح البحث عن التمويل الخارجي دون حصره في المصانع، بما قد يسمح بالحصول على شروط تمويل أفضل ويمكّن من التخفيف عن ميزانية الدولة.

▪ السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:

- الإشارة إلى أنه اعتباراً لوضعية شركة نقل تونس التي لا تسمح لها بالاقتراض على الأسواق العالمي، فإن وجود بنك ضروري لإقراض الدولة باعتبارها الضامن لتسديد القرض لاحقاً باعتباره ديناً عمومياً.

- اقتراح إدراج شرط التصنيع مع مخطط تمويل ضمن طلب العروض.
- الإشارة إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أعربوا عن استعدادهم لتمويل المشروع.
- التذكير بأنه على إثر اجتماعات تم عقدها مع ممثلي بنك الاستيراد والتصدير السعودي، أعرب عن استعداده للتمويل بشرط مشاركة شركة سعودية واقتناة مواد ذات منشأ سعودي. كما تم بتاريخ 25 ديسمبر 2024 عقد اجتماع افتراضي مع ممثلي البنك لبحث سبل تمويل اقتناة حافلات وتمت موافاة الوزارة بقائمة المصنعين السعوديين.
- وتم بتاريخ 16 فيفري 2025 عقد لقاء مع السفير التونسي بالسعودية، مع ممثلي نفس البنك، أعرب فيه عن استعداده للتمويل مع موافقة التنسيق بخصوص الشروط التمويلية وتمت موافاة الوزارة بنماذج طلبات التمويل.
- كما جدد الجانب السعودي بتاريخ 25 فيفري 2025 استعداده للتمويل.
- الدعوة إلى النظر في فتح بعض خطوط النقل عن طريق الحافلات لفائدة القطاع الخاص للتخفيف من الضغط على النقل العمومي.
- التأكيد على ضرورة وضع مقاربة للنقل كخدمة مع الإشارة إلى أن الممولين الدوليين يمولون اقتناة الحافلات الكهربائية دون غيرها.

■ **السيد رشيد عامري، وزير النقل:**

- سيتم النظر في إمكانية إعلان طلب عروض دولي ثان لفائدة الشركات الجهوية للنقل على أن يتضمن حافلات كهربائية.

■ **السيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال:**

- الإشارة إلى أنه تمت إعادة تفعيل لجنة قيادة مشروع تركيز نظام معلومات خاص بالمسافرين على مستوى الوزارة.
- الدعوة إلى تركيز منظومة التذاكر الإلكترونية في المحطات ذات الفضاءات المغلقة.

ثم أحيلت الكلمة إلى السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي تولى تقديم مشروع إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت كما يلي:

❖ **معطيات عامة حول المشروع:**

- في إطار تعزيز المؤسسات الجامعية للهندسة للاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي بولاية بنزرت خاصة وعلى الصعيد الوطني عامة باعتباره مشروع مكمل للمؤسسات المركزية بالمركب الجامعي بمنزل عبد الرحمن ببنزرت، تم إحداث مدرسة وطنية للمهندسين ببنزرت بفضاءات المعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببنزرت.

- تمويل المشروع : الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)
- تبلغ المساحة الجملية للأرض : حوالي 3,5 هكتار بالمركب الجامعي منزل عبد الرحمن.
- المساحة المغطاة : تناهز 16000 م²

مكونات المشروع	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ مركز للثوثيق: (الأجنحة H و N) ✓ مركز للتحديث والشراكة والتلقى التكنولوجية: الأجنحة (J,K, L) ✓ فضاءات اجتماعية وثقافية ✓ مساكن وظيفية (الجناح A) 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الإدارية: (الجناح O) ✓ قاعات التدريس العامة: الأجنحة (D,P ,E,C et G) ✓ قاعات التدريس الخاصة: (الجناح M) ✓ بهو للهندسة الميكانيكية: (الجناح I) ✓ بهو للهندسة المدنية: (الجناح F) ✓ بهو للهندسة الصناعية: (الجناح B)

وهو مشروع وطني ينجز تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان – الإدارة العامة للبنيات المدنية، كصاحب مشروع مفوض.

: "مقاولات البناء والأشغال العامة بن حليمة إخوان"	- صاحبة الصفقة
: 08 سبتمبر 2014.	- تاريخ المصادقة
: 29 سبتمبر 2014.	- تاريخ انطلاق الأشغال
: 19.613.288,975 دينار	- مبلغ الصفقة الأصلية
: 2.533.667,090 دينار (خاص بتقوية الهيكلة).	- مبلغ الملحق عدد 01
: 6.960.153,753 دينار (خاص بتقوية الهيكلة).	- مبلغ الملحق عدد 02
: 29.107.109,818 دينار	- المبلغ الجملي للصفقة
: 720 يوما	- الآجال التعاقدية الأصلية
: 540 يوما.	- الآجال التعاقدية الإضافية للملحق عدد 01
: 330 يوما.	- الآجال التعاقدية الإضافية للملحق عدد 02
: 1590 يوما.	- الآجال التعاقدية الجملية
: 15 مارس 2021	- تاريخ انتهاء الآجال التعاقدية
: 720 يوما	- الآجال التعاقدية الأصلية
: 540 يوما.	- الآجال التعاقدية الإضافية للملحق عدد 01
: 330 يوما.	- الآجال التعاقدية الإضافية للملحق عدد 02
: 1590 يوما.	- الآجال التعاقدية الجملية
: 15 مارس 2021.	- تاريخ انتهاء الآجال التعاقدية

❖ الوضعية الحالية للمشروع:

- نسبة تقدم الأشغال: تناهز 80%.
- مبلغ كشوفات الحساب الوقتية التي تم خلاصها للأشغال المنجزة: 23.172.551,989 د.
- كشف حساب وقت آخرها بتاريخ 10 أفريل 2023).

الجناح	نسبة تقدم الأشغال	الجناح	نسبة تقدم الأشغال
A الجناح	% 90	N الجناح	% 80
F الجناح	% 90	H الجناح	% 80
C الجناح	% 85	B الجناح	% 90
D الجناح	% 90	J الجناح	% 75
P الجناح	% 95	L الجناح	% 75
G الجناح	% 90	K الجناح	% 75
M الجناح	% 90	O الجناح	% 80
E الجناح	% 40	I الجناح	% 85

- تم الاستلام الجزئي واستغلال الأجنحة D و P و G و M والمتمثلة في 30 قاعة بين قاعات تدريس ومخابر إعلامية وذلك بتاريخ 14 سبتمبر 2022.
- منذ سنة 2020 والمقاولة تعد بتسليم الأجنحة B,F,I التي هي عبارة عن ورشات كبيرة «des halles» ونظراً لتقدم إنجاز الأشغال الخاصة بها دون إنهائها ونظراً لاقتضاء تجهيزات علمية وبيداغوجية كبيرة تتطلب توفير فضاءات لتركيزها وتجربتها تم تركيز هذه التجهيزات بالأجنحة المذكورة دون تسليمها رسمياً.
- تبعاً للتأخير الهام في إنجاز الأشغال وعدم إيفاء المقاولة بتعهداتها قامت مصالح وزارة التجهيز والإسكان بتوجيه التنبية عدد 02 للمقاولة بتاريخ 25 أوت 2023 والقيام بأربع (04) معاينات في إطار محاضر جلسات بالحضيره بتاريخ 05 و 19 و 28 سبتمبر 2023 و 13 نوفمبر 2023 وتبين عدم التزام المقاولة بجميع طلبات الإداره والمدونة بالتاليه المذكورة.
- تم توجيه التنبية عدد 03 للمقاولة بتاريخ 24 نوفمبر 2023.
- قامت المقاولة بالإيقاف التام للأشغال بتاريخ 24 نوفمبر 2023 دون إعلام الإداره.

- تقدمت "مقاولات بن حليمة إخوان" بعريضة إلى هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية وقد سجلت الهيئة خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 30 أكتوبر 2024 جملة من الملاحظات تمت على أساسها دعوة وزارة التجهيز والإسكان إلى معالجة الملف خاصة فيما يتعلق بـ:
- ◆ وجاهة المطعن المتعلّق بالطالبة بالتعويض.
 - ◆ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، عند احتساب الأجال الفعلية للإنجاز، لفترات توقف إنجاز الأشغال الخارجية عن إرادة صاحب الصفة.

علمًا أنَّ

- ما أفادت به وزارة التجهيز والإسكان من أنه "وإن ثبت عدم مسؤولية المقاولة وعدم إخلالها بالتزاماتها التعاقدية فإن إيقاف الأشغال لم يكن بسبب الإداره بل بسبب وقوع الحادث وضرورة إخلاء الحظيرة ووضعها على ذمة التحقيق والأبحاث المجرأة في الغرض لتحديد مسؤولية الأطراف المتدخلة في وقوعه وهو أمر خارج عن إرادة الإداره ولا تتحمل بالتالي فيه أية مسؤولية"، لا يفيد مسؤولية صاحب الصفة بخصوص الأجال وإنما يقتضي طرح تلك الأجال.
- أنَّ المطالبة بالتعويض وبإعادة النظر في احتساب الأجال لا يحول دون موافقة تنفيذ المشروع.

❖ الكفالة التقديرية لإتمام المشروع وطريقة تمويلها:

◆ كلفة المشروع:

■ كلفة الأشغال حالياً: 32.047.166,490 دينار مقسمة كما يلي :

✓ الصفة الأصلية مع الملاحق	: 29.107.109,818 دينار
✓ مراجعة الأسعار التي تم خلاصها	: 1.740.056,676 دينار
✓ زيادة في حجم الأشغال المتوقعة	: 1.200.000 دينار
✓ المبلغ الذي تم خلاصه	: 25.787.628,167 دينار
✓ كلفة الأشغال المتبقية	: 6.259.538,327 دينار

- تبلغ تكلفة إتمام إنجاز الأشغال المتبقية حوالي 6,300 مليون دينار دون اعتبار تقلب الأثمان التي ترجع إلى سنة 2014.

- انتظار إعداد كشف حساب تدريسي من طرف مصالح وزارة التجهيز والإسكان لاعتماده في إعداد ملف طلب العروض لإتمام إنجاز الأشغال المتبقية التي تتوقع أن تبلغ حوالي 12 م.د.

◆ طريقة التمويل:

تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 23 ديسمبر 2024 لطلب تمديد آجال صلوحية اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية والمتمنية في 31 ديسمبر 2024 للتمويل الجزئي لباقي المشروع (دون اعتبار القيمة المضافة وتمويل 20% المتبقية مع القيمة المضافة عن طريق ميزانية الدولة).

◆ الآجال المتوقعة لمعالجة الملف وإنجاز بقية الأشغال:

- 4 أشهر لتعيين المقاولات.
- 12 شهراً لإنجاز الأشغال.

❖ الطريقة المقترحة لإبرام الصفقة:

نظراً للداخل الأشغال وبلغها نسبة مهمة من الإنجاز ولتلafi الصعوبات في الإنجاز وتبعاً لاقتراح وزارة التجهيز والإسكان ضمن مراسلة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان بتاريخ 27 ديسمبر 2024 تقترح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

✓ التعاقد بالتفاوض المباشر مع الشركات التي كانت تنجذب إشغال الأقساط الفنية بصيغة المناولة مع المقاولة المتخلية "بن حليمة إخوان"، على غرار قسط الكهرباء والهاتف والإعلامية والحماية من الحرائق وقطع السوائل، علماً أنَّ هذه الشركات لها معرفة دقيقة بالأشغال المنجزة وهذا التمشي يضمن توافق مسؤوليات الشركات المذكورة ويمكن من مواصلة الأشغال وفق أمثلة الإنجاز المتوفرة دون الحاجة لإعداد أمثلة إنجاز جديدة.

✓ الإعلان عن استشارة لإتمام إنجاز إشغال قسط الهندسة المدنية والطريقات والشبكات المختلفة.

❖ العرائيل والصعوبات والحلول الكفيلة بتجاوزها:

◆ العرائيل الواجب تلافتها:

يتضمن مشروع إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت جملة من الصعوبات على غرار:

- ✓ انتهاء صلاحية اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية في 31 ديسمبر 2024 مما يتقتضي اتخاذ التدابير اللازمة للتمديد.
- ✓ عند الاقتضاء البحث على تمويلات حديثة.

- ✓ تأمين الحضيره من خلال التعاقد مع شركة للحراسة (مناولة) إلى تاريخ التعاقد مع مقاولة ثانية لاستكمال إنجاز المشروع.
- ✓ طول الإجراءات وتعطل إنهاء الأشغال سيؤدي إلى تدهور حالة البنيات المنجزة وغير المستغلة وعدم إمكانية استغلال التجهيزات العلمية واليداغوجية المركزة بالورشات والمخابر مما قد يؤثر على وظيفتها.

◆ الحلول المقترحة:

- التنسيق مع مصالح الوكالة الفرنسية للنظر في إمكانية إعداد ملحق لاتفاقية القرض وذلك بتمديد الصلوحية إلى موعد سنة 2026.
- التنسيق مع وزارة المالية في صورة عدم التمديد في آجال اتفاقية القرض لاستكمال تمويل المشروع على الموارد العامة لميزانية الدولة.
- تكليف إدارة المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت لتعيين شركة للحراسة (مناولة) لتأمين الحضيره.
- دعوة مصالح وزارة التجهيز باعتبارها صاحب مشروع مفوض للتسريع في جميع الإجراءات المتعلقة بتعيين المقاولات لإتمام الأشغال.

❖ الملاحظات:

- يلاحظ أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفتها صاحبة المشروع تقدمت بمقتضى مكتوبها المؤرّخ في 09 جانفي 2025 بطلب إدراج "مشروع إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت" ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة.
- يلاحظ أن الصفة الأصلية شهدت تأخيرا هاما في الإنجاز حيث انتهت الآجال التعاقدية بتاريخ 15 مارس 2021 باعتبار الملاحق، في حين أن نسبة تقدم الأشغال لم تتجاوز 80%.
- يلاحظ أنه تم بتاريخ 16 ديسمبر 2024 فسخ الصفة الأصلية المبرمة مع "مقاولات البناء والأشغال العامة بن حليمة إخوان" على حساب صاحبة الصفة بسبب عدم إيفائها بالتزاماتها التعاقدية وعدم التقدم في إنجاز الأشغال المتبقية.
- يلاحظ أن تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم يتضمن ما يفيد بالتقيد بمقتضيات المنشور عدد 27 المؤرّخ في 07 نوفمبر 2024 التي تنص على ضرورة اتخاذ التدابير العملية لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالمشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ،

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن العنوان الثاني من المنشور المذكور المتعلق بالتدابير العملية لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالمشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ ينص على أنه:

✓ "إذا ما تبين للمشتري العمومي أنَّ أسباب تعطل تنفيذ المشروع لا تعود حصرية إلى صاحبة الصفة ويمكن موافلتها تنفيذه يتم مراجعة بعض البنود التعاقدية والتمديد في آجال التنفيذ دون تسلط خطايا تأخير وتعويض لصاحب الصفة طبقاً للإجراءات والترتيب الجاري بها العمل".

✓ إذا تبين للمشتري العمومي غياب الجدوى في موافلة التعاقد مع صاحب الصفة يتم اعتماد صيغة الفسخ بالتراضى بما يفضى إلى عدم تحمل صاحب الصفة الكلفة الإضافية المترتبة على موافلة إنجاز المشروع وغرامات التأخير وتمكنه من الضمانات المالية المقدمة.

- يلاحظ أنه لم يتم بسط كافة العرائيل والصعوبات التي تعرّض المشروع ضمن المذكورة التي اقتصرت على ذكر بعض العرائيل "على غرار انتهاء صلاحيه اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية في 31 ديسمبر 2024 في صورة عدم التمديد وتأمين الحضيرة بالتعاقد مع شركة للحراسة إلى حين التعاقد مع مقاولة ثانية وكذلك طول الإجراءات وتعطل إنهاء الأشغال الذي سيؤدي إلى تدهور حالة البناء المنجزة وغير المستغلة وعدم إمكانية استغلال التجهيزات العلمية والبيوأغوجية المركزية بالورشات والمخابر مما قد يؤثر على وظيفتها".

وتتجدر الإشارة إلى أنَّ ما تمَّ بسطه لا يعد عرائيل وإنما تبعات التأخير الحاصل في الإنجاز ويكون من الأرجى تحديد الأسباب المباشرة في هذا التأخير والتي قد تكون ناتجة عن خلل في التوازنات المالية للصفقة.

- يلاحظ أنَّ الصعوبات المطروحة اقتصرت على صعوبات تمويل ولم يتضمن التقرير ما يفيد بوجود صعوبات فنية لإتمام إنجاز المشروع.

- يلاحظ أنه لم يتم بسط كافة العرائيل والصعوبات التي تعرّض المشروع ضمن المذكورة التي اقتصرت على ذكر بعض العرائيل، على غرار انتهاء صلاحيه اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية في 31 ديسمبر 2024 في صورة عدم التمديد وتأمين الحضيرة بالتعاقد مع شركة للحراسة إلى حين التعاقد مع مقاولة ثانية وكذلك طول الإجراءات وتعطل إنهاء الأشغال الذي سيؤدي إلى تدهور حالة البناء المنجزة وغير المستغلة وعدم إمكانية استغلال التجهيزات العلمية والبيوأغوجية المركزية بالورشات والمخابر، مما قد يؤثر على وظيفتها.

- وتتجدر الإشارة إلى أنَّ ما تمَّ بسطه لا يعد عرائيل وإنما تبعات التأخير الحاصل في الإنجاز ويكون من الأرجى تحديد الأسباب المباشرة في هذا التأخير والتي قد تكون ناتجة عن خلل في التوازنات المالية للصفقة.

- يلاحظ أنَّ الصعوبات المطروحة اقتصرت على صعوبات تمويل ولم يتضمن التقرير ما يفيد بوجود صعوبات فنية لإتمام إنجاز المشروع.

❖ المقترنات:

بناءً على ما سبق، لا سيما التأخير الهام الذي تم تسجيله في إنجاز المشروع، ونظراً لتأكد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على:

- ✓ أهمية المشروع الذي يندرج في إطار تعزيز المؤسسات الجامعية للهندسة للاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي بولاية بنزرت خاصة وعلى الصعيد الوطني عامّة،
- ✓ أن طول الإجراءات وتعطل إتمام الأشغال سيؤدي إلى تدهور حالة البنىّات المنجزة وغير المستغلة وعدم إمكانية لاستغلال التجهيزات العلمية والبيداغوجية المركزية بالورشات والمختبر مما قد يؤثر على وظيفتها.

يُقترح على لجنة المشاريع الكبرى إدراج مشروع "إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين بينزرت" ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة، مع دعوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى التنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان، قصد:

- ✓ ضبط جميع الإشكاليات الفنية التي يمكن أن تعيق تقديم إنجاز المشروع لاتخاذ التدابير اللازمة في جانبها الفني والإجرائي لتفادي هذه الإشكاليات.
 - ✓ مزيد توضيح الصيغة المثلثى والإجراءات التي سيتم اعتمادها لإبرام الصفقة المتعلقة بالهندسة المدنية.
 - ✓ تحديد الإجراءات التي سيتم اعتمادها للتنسيق بين مختلف المتدخلين في صورة إبرام عدة صفقات بالتفاوض المباشر.
- تقديم مزيد من التوضيحات بخصوص الفائدة المرجوة من الناحية المالية ومن ناحية الآجال عند اعتماد طرق الإبرام المقترنة سيما في ظل ما اقتضاه المنشور عدد 27 المؤرخ في 07 نوفمبر 2024 من ضرورة اتخاذ التدابير العملية لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالمشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ.
- "إذا ما تبيّن للمشتري العمومي أنّ أسباب تعطّل تنفيذ المشروع لا تعود حصرياً إلى صاحبة الصفقة ويمكن موافصلة تنفيذه يتم مراجعة بعض البنود التعاقدية والتمديد في آجال التنفيذ دون تسلیط خطايا تأخير والتعويض لصاحب الصفقة طبقاً للإجراءات والترتيبات الجاري بها العمل "
- النظر في إمكانية إبرام صفقة إما بالتفاوض المباشر أو عن طريق استشارة على أن يتم إنجاز في إطار مجمع مكون من المقاولة التي سيتم اختيارها لإنجاز أشغال الهندسة المدنية كرئيس مجمع والشركات التي قامت بإنجاز الأقساط الخاصة في صيغة مناولة.
- التنسيق مع وزارة الاقتصاد والخطيط للتأكد من توفر التمويل.

❖ أبرز نقاط التداول:

▪ السيدة روضة بوقديدة، مديرية عامة بالبنك المركزي التونسي:

- التساؤل عن مدى وجود رابطة سببية بين الصعوبات المالية التي عرفها المقاول وعدم خلاص مستحقاته لدى الدولة علماً أن تعهداته لدى البنك تبلغ 26 مليون دينار.

▪ السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية:

- التساؤل حول كيفية احتساب مدة توقف أشغال تنفيذ المشروع والتي بلغت أكثر من 12 شهراً والذي تم إقراره من اللجنة العليا للصفقات العمومية دون تحديد المسؤوليات ودون توفير الشروط الدنيا لمعرفة الجهة المتسببة في الضرر الحاصل والذي ترتب عنه إيقاف الأشغال والحال أن صاحب اللزمه قد قام بدعوى في التعويض وتم فسخ العقد وهو ما يترتب عنه مزيد من الالتزامات على الدولة.

▪ السيدة سارة الزعفراني الزنيري، وزيرة التجهيز والإسكان:

- التأكيد على عدم جدية "مقاولات البناء والأشغال العامة بن حليمة إخوان" وتقاعسها وعدم إيفائها بتعهداتها المتكررة رغم التواصل معها وعدم امتنالها للتنبيه الموجهة إليها، فضلاً عن عدم تواجد العدد الكافي للعمال الراغبين لها بالنظر في حضيره المشروع مع نسق بطيء جداً في تقديم الأشغال، وهو ما يتسبب في تعطيل تقدم مشاريع هامة للدولة، وبالتالي اضطررت الإدارة إلى اتخاذ قرار فسخ الصفقة على حساب المقاولة.

- الإشارة إلى أن الآجال التعاقدية المحددة بالصفقة قد انتهت منذ مارس 2021 وأن هذه المقاولة لم تقم بتجديد ملفها لطلب المصادقة، وبالتالي ليس لها مصادقة. كما أن التأهيل الذي تحصلت عليه المقاولة قد انتهت صلاحيته منذ 21 جانفي 2025 ولم تقم بإيداع مطلب جديد في الغرض.

▪ السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:

- تم تقديم طلب رسمي في تمديد آجال صلاحية اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية والمنتهية في 31 ديسمبر 2024 للتمويل الجزائري لباقي المشروع (دون اعتبار القيمة المضافة وتمويل 20% المتبقية مع القيمة المضافة عن طريق ميزانية الدولة)، وقد أعربت الوكالة بتاريخ 06 فيفري 2025 عن موافقها على التمديد إلى غاية 31 ديسمبر 2026 بشرط موافاتها برزنامة واضحة لاستكمال تنفيذ المشروع. كما تم بتاريخ 13 فيفري 2025 مراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإعلامها بذلك.

▪ السيد الحبيب الدردي، رئيس هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي:

- التأكيد على أنه تم الاعتماد على أذون إيقاف التنفيذ les ordres de service de suspension في احتساب مدة توقف أشغال تنفيذ المشروع والتي بلغت أكثر من 12 شهرا.

- يثير الملف عدة ملاحظات كما يلي:

في الجانب الأول، يتوجه التذكير بأن "مقاولات البناء والأشغال العامة بن حليمة إخوان" توجهت بعربيضة إلى هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي وقدمت عدة طلبات، وقد تبين أن بعض المطاعن وجيهة، باعتبار أن انهيار السقف أدى إلى تعليق الأشغال والأجال لمدة 12 شهرا، وهو ما يفتح لها الحق في التعويض حسب أحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية.
وقد تم تبليغ رأي الهيئة إلى وزارة التجهيز والإسكان ودعوتها لتمكين شركة مقاولات بن حليمة من التعويضات التعاقدية.

في الجانب الثاني، وتبعاً لفسخ الصفقة، فإن هيئة المتابعة والمراجعة تكون غير مختصة للنظر في الرجوع في قرار الفسخ وما يترتب به من إجراءات.

- الإشارة إلى أن شركة مقاولات بن حليمة تقدمت بتظلم لدى اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى بمقتضى مراسلة موجهة إلى السيد رئيس الحكومة، تطلب بمقتضاهما الرجوع في قرار الفسخ وتعبر عن استعدادها لاستئناف الأشغال.

▪ السيد إدريس منجية، مدير عام برئاسة الحكومة ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية:

- تولّت اللجنة الفنية تخصيص عدد من جلسات العمل لدراسة الإشكاليات والصعوبات التي أدت إلى تعطيل تنفيذ المشروع، كما تولّت دعوة الجهة إلى التنسيق مع المقاولة بخصوص استئناف إنجاز المشروع وفق رزنامة يتم تحديدها بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية والعمل على تفادي اللجوء إلى إجراءات فسخ الصفقة، نظراً لما يمكن أن ينجر عنها من ارتفاع في كلفة المشروع وطول إجراءات نشر طلبات العروض لإتمام إنجازه، وتبعاً لذلك تولّت المقاولة استئناف الأشغال، إلا أن نسق التنفيذ كان بطبيعة الحال ينبع من الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها الشركة حسب إفاده الجهة، وتتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الفنية لم يتم إعلامها بفسخ الصفقة وتوقف إنجاز المشروع بصفة كلية.

وفي إطار تفاعلها مع مختلف الملاحظات المبدأة، قدمت السيدة وزيرة التجهيز والإسكان، أهم الردود التالية:

- الإشارة إلى أن هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي لم تقم بدعوة الوزارة لتمكين المقاولة من التعويضات، بل أشارت إلى وجاهة المطعن المتعلق بالمطالبة بالتعويض، غير أن الوزارة أكدت في إحالتها الموجهة إلى الهيئة عدم إمكانية الاستجابة لهذا الطلب، باعتبار أنها قد قامت بقضية ضد كل المتدخلين في المشروع، بما في ذلك المقاولة بسبب سقوط سقف بالبنية وهذه القضية منشورة من قبل المكلف العام بنزاعات الدولة وتطلب الوزارة التعويض عن الخسائر التي لحقت بها.

أما في الجانب الثاني، وتبعداً لفسخ الصفقة، فإن هيئة المتابعة والمراجعة تكون غير مختصة للنظر في الرجوع في قرار الفسخ.

مع الإشارة إلى أن المقاولة تقدمت بشكوى للهيئة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى بمقتضى مطلب موجه إلى السيد رئيس الحكومة، تطلب بمقتضاه الرجوع في قرار الفسخ ومعبرة عن استعدادها لاستئناف الأشغال.

- الإشارة إلى أنه تم فعلاً التعهد بالمشروع من قبل اللجنة الجهوية بولاية بنزرت وتم عقد اجتماع بتاريخ 17 جويلية 2024، وتم خلاله إقرار فسخ الصفقة في حال عدم التزام المقاولة بتعهدياتها، وهو ما تم تسجيله خلال متابعة الحضيرة.

- الإشارة، بخصوص أخذ قرار الفسخ في صفقتين، إلى أن الأمر يتعلق بكل صفقة على حدة، من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذه المقاولة قد سلكت نفس الطريقة في المماطلة في استكمال المشاريع التي بعهديها، على غرار مشروع بناء المستشفى الجهيوي "صنف ب" بسيطة ومشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية بينزرت والتي أوشكـت على الانتهاء، حيث بلغت نسبة تقدمها حوالي 98% كما كان لهذه المقاولة نفس السلوك في عدم الجدية وعدم الإيفاء بتعهدياتها مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالنسبة لمشروع إنجاز بناء 158 شقة "إقامة السفير" بتقسيم كنزة بحدائق المنزه وقد تم فسخ الصفقة على حساب المقاولة.

ثم أحيلت الكلمة إلى السيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال، الذي تولى تقديم مشروع "المدينة الرقمية بالنحلي" (المسمى سابقاً مشروع توسيعة القطب التكنولوجي الغزال) كما يلي:

❖ معطيات عامة متعلقة بمكونات المشروع:

- تقع أرض المشروع بمنطقة النحلي على مستوى الطريق الوطنية رقم 8 وتبعد مساحتها حوالي 36,4 هكتار.
- المساحة المغطاة للفضاءات المبرمجة لكامل المشروع تناهز حوالي 200 ألف متر مربع.
- تمت برمجة إنجاز المشروع على قسطين:

✓ القسط الأول: يتمثل في تهيئة مجمل أرض المشروع وإنجاز دفعه أولى من الفضاءات

- تم إنجاز تهيئة مجمل أرض المشروع وإنجاز الدفعه الأولى من الفضاءات موزعة على 05 مقاسات وتبلغ المساحة المغطاة للقسط الأول 17.000 م² تتكون من:
 - الإدارية ومحضنة المؤسسات (1000 م²)
 - برجين لباعثي المشاريع (6000 م²)
 - فضاء المؤسسات (10000 م²)
 - نسبة تقدم الأشغال بحوالي 80%
- تم رصد 32 مليون دينار لإنجاز القسط الأول وتم خلاص حوالي 24 مليون دينار.

✓ القسط الثاني:

- من المبرمج إنجاز دفعه ثانية من الفضاءات موزعة على 43 مقاساً بمساحة مغطاة جملية تقدر بحوالي 95500 م² تتضمن:
 - فضاءات بمعايير دولية مخصصة لانتساب المؤسسات الاقتصادية وأبراج للمكاتب
 - فضاءات خدمات مشتركة (مكتب بريد، بنك، مقهى، مطعم...)
 - فضاءات رياضية - فضاء محاضرات وملتقيات ...

■ تلاؤم المشروع مع مخططات التنمية وبيان مساهمته في تنفيذ الأولوية الوطنية والاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي:

- ✓ تطوير القطاع الرقمي،
- ✓ دفع الاستثمار عبر انتساب المؤسسات الاقتصادية الوطنية والدولية،
- ✓ مزيد إشعاع تونس الرقمية،
- ✓ توفير فضاءات تكنولوجية تستجيب للمعايير الدولية وأراض مهيئة لاحتضان المؤسسات الناشطة في المجال الرقمي.

✓ دفع التشغيلية وتطويرها بخلق مواطن شغل جديدة حيث من المنتظر أن يستقطب الجزء الأول من المشروع حوالي 1500 موطن شغل مختص من مهندسين وتقنيين،

❖ التكلفة التقديرية للمشروع ومخطط التمويل:

- قدرت تكلفة إنجاز القسط الأول من المشروع، موضوع الجلة، (أشغال تهيئة مجمل الأرض واستكمال إنجاز الدفعة الأولى من المبني المتقدمة بنسبة 80%) وذلك بعد تحينها طبقاً للوضعية الحالية للمشروع بـ 66 م.د، وتم رصد ما قيمته 32 م.د على ميزانية الدولة ودفع حوالي 24 م.د.
- قدرت تكلفة أشغال الربط بالشبكات الخارجية للمستلزمين العموميين بـ 5 م.د وتم رصد ما قيمته 4,4 م.د على ميزانية الدولة ودفع حوالي 1,4 م.د.
- أفادت وزارة تكنولوجيات الاتصال بأنه لا توجد صعوبات تمويل باعتبار إمكانية تنفيذ جميع الاستثمارات المستوجبة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وفقاً للتراثي والإجراءات الجاري بها العمل.

❖ أسباب تعطل المشروع:

- تم إعداد الدراسات المتعلقة بتهيئة مجمل الأرض وبناء الجزء الأول من الفضاءات، انطلقت أشغال التهيئة وبناء الفضاءات خلال سنة 2009 مع المقاولة المكلفة "Somatra GET" ،
- توقفت جميع الأشغال لأسباب عقارية خلال شهر مارس 2012، وبمتابعة من مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة تم في موقي سنة 2018 الحصول على حكم قاض باستئناف الأشغال،
- تم إصدار إذن إداري باستئناف أشغال التهيئة في شهر أكتوبر 2019 وإذن إداري لاستئناف أشغال البناءات في شهر نوفمبر 2019،
- ثم تعطلت الأشغال من جديد وذلك لأسباب تعاقدية مع مقاولة «Somatra GET» المكلفة بالإنجاز، وأفضت الوضعية إلى ابرام اتفاقية للتسوية بالتراضي بين وزارة تكنولوجيات الاتصال والوزارة المفوضة بإنجاز المشروع وهي وزارة التجهيز والإسكان والمقاولة وذلك بعد مصادقة اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى،
- وشملت الاتفاقية تحيناً للأثمان بالنسبة للأشغال المتبقية ودفع تعويضات للشركة بقيمة 2,7 م.د تم خلاصها في شهر مارس 2020، مع تعهد الشركة باستكمال الأشغال خلال 7 أشهر.
- لم تفِ المقاولة بتعهداتها لاستكمال الأشغال وطالبت بفسخ عقد الصفقة، حيث قامت وزارة التجهيز والإسكان بتاريخ 26 جويلية 2024 بفسخ عقد الصفقة بالتراضي.

▪ أشغال شبكات ربط المشروع مع المستلزمين العموميين:

- تم التعاقد منذ سنة 2009 مع جميع المستلزمين العموميين وتم إنجاز ما يقارب نسبة 40% ودفع جزء من المستحقات،

- وقد تعطلت أشغال الربط بالشبكة العمومية لمياه الشرب، إلى حين تسوية وضعية الأرض على مستوى المدخل الرئيسي للمشروع والتي هي على ملك خواص والتي لم تسوّ إلا عند صدور الأمر عدد 161 لسنة 2024 المؤرخ في 13 مارس 2024 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية، لفائدة وزارة التجهيز والإسكان.

❖ مقتراح وزارة تكنولوجيات الاتصال:

- تكثيف المشروع والمتمثل في استكمال إنجاز القسط الأول من المدينة الرقمية بالنحلي كمشروع كبير ذو طابع استراتيجي.
- اعتماد صيغة المفتاح في اليد واستشارة قائمة من الشركات الذين تتضمن فيهم الضمانات المهنية والمالية بحسن إنجاز المشروع
- دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى توضيح الوضعية العقارية الفعلية لأرض المشروع واتخاذ الإجراءات المستوجبة لتسويتها وفقاً لرزنامة محددة
- دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى تخصيص أرض المشروع لفائدة وزارة تكنولوجيات الاتصال ليتم لاحقاً احالتها لمؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"
- دعوة وزارة التجهيز والإسكان للتسريع في إعداد ملف استكمال الأشغال
- الموافقة على الصيغة المقترحة لإبرام الصفقة والإذن باتخاذ الإجراءات المستوجبة للانطلاق في الإنجاز في أقرب الأجال

❖ المقترفات:

- دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال إلى تحين كلفة الربط الخارجي بال شبكات العمومية بالتنسيق مع المستلزمين العموميين أخذًا بعين الاعتبار للتمويلات الضرورية لذلك.
- دعوة وزارة التجهيز والإسكان إلى إتمام الإجراءات المترتبة عن قرار فسخ عقد الصفقة مع المقاولة في أفضل الأجال.
- دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى متابعة الملف العقاري المتعلق بالمشروع والعمل على فض الإشكال وذلك بالتنسيق مع الجهة إلى أن تتم تسوية الوضعية العقارية للقطع المعنية.
- دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال إلى مزيد توضيح مسألة التمويل لا سيما أن المقترح تطرق إلى إمكانية تمويل المشروع عبر موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال إلى استكمال إجراءات إحداث اللجنة الفنية للمشاريع الكبرى (طبقاً لمقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024)
- يقترح على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى المصادقة على إدراج المشروع من ضمن المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي المعطلة.

❖ أبرز نقاط التداول:

▪ السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- ذكر بحثيات الإشكال العقاري الذي يعترض إنجاز المشروع كما يلي:

- الإشارة إلى أن القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية، حجر بيع العقارات الفلاحية الدولية.
- تم خلال سنة 1972 إسناد 13 هكتارا لفائدة المدعو علي بن نصر باشا دون إبرام عقد بيع في الغرض.
- تم سنة 2008 تغيير صبغة العقار الفلاحية لبناء مركب تكنولوجي.
- تم بمقتضى قرار صادر عن مجلس وزاري سنة 2009 إسقاط الحق في الإسناد وبالتالي فإنه لا يمكن القيام بانتزاع عقار على ملك الدولة، مع العلم أن الرجوع في الحق الأصل فيه أنه لا يكون إلا بحكم قضائي.
- لم يقم الطرف المسند له، بقضية لإبطال قرار إسقاط الحق لدى المحكمة الإدارية.
- في سنة 2009، صدرت المحكمة الإدارية حكما إداريا لفائدة المسند له، بإلزام الدولة بإبرام عقد البيع.
- قام المسند له العقار، في سنة 2020 بطلب الصلح وطلب تعويض بقيمة 76 م.د، قام بالتخفيض فيه لاحقا إلى مبلغ 39 م.د، علما أن اختبار وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قدر القيمة بـ 1.5 م.د.
- عقدت لجنة النزاعات عدة جلسات في الغرض وأذنت خلالها بإرجاء النظر في ملف الصلح إلى حين استيفاء الأعمال التحضيرية التالية:

• دعوة المكلف العام بنزاعات الدولة إلى إعداد دراسة قانونية تتناول ما يلي:

- مدى شرعية قرار اسقاط الحق ومدى استيفائه للإجراءات والشروط المستوجبة
- حظوظ الدولة قضائيا في صورة الطعن فيه من طرف الخصوم وطلب التعويض
- في صورة الإقرار بشرعية القرار مدى تأثيره على مواصلة النظر في مطلب الصلح.
- دعوة ممثل وزارة تكنولوجيا الاتصال إلى مذكرة اللجنة بمعطيات حول تأثير عدم إبرام الصلح مع الخصوم على استكمال إنجاز واستغلال المشروع.

- تم عقد جلسة للجنة النزاعات يوم الثلاثاء 18 فيفري 2025 للنظر في الدراسة القانونية المنجزة. وقد استقر الرأي خاللها على إرجاء البث في مبدأ الصلح مع الورثة المذكورين من عدمه إلى جلسة لاحقة مبرمجة قريبا لمزيد النظر في مدى وجاهة إبرام الصلح مع الورثة المذكورين، وذلك بالاستناد إلى مختلف العناصر التي تدفع بعدم مشروعية قرار إسقاط الحق الصادر ضد ورثة بن باشا لاتخاذه على أساس الإسناد ودون إبرام عقد لفائدة الورثة المذكورين من جهة أخرى واتخاذه أيضا بعد صدور الأمر المتعلقة بتغيير الصبغة الفلاحية للعقار المعنى من جهة أخرى.

- كما سيتم تقييم مدى حظوظ الدولة في:

✓ التقاضي الجاري وخاصة في قضية التعويض التي تولى الورثة نشرها مؤخرا.
✓ إمكانية الدفع بعدم شرعية قرار اسقاط الحق والحصول على حكم بالتعويض إلى جانب مختلف الأسباب الأخرى المتظافرة والتي تدفع نحو الصلح على غرار طول إجراءات التقاضي لدى المحاكم وما قد تترتب عنه من كلفة تتحملها الدولة وتأثير ذلك على التوازنات المالية للمشروع في ظل إمكانية ظفر الورثة بحكم بالتعويض طبق تقديرات الاختبار العدلي الذي تأذن به المحكمة.

- بخصوص وضعية ورثة خميس بن خضر: سبق للجنة النزاعات أن أقرت مبدأ الصلح مع الورثة المذكورين وتولى مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة حاليا إتمام إجراءات التفاوض معهم بخصوص القيمة الصلحية التي سيتم اعتمادها.
- أفادت وزارة تكنولوجيا الاتصال أفادت ضمن مكتوبها عدد 69 المؤرخ في 17 فيفري 2025 أنه تم في موافق سنة 2018 إصدار حكم قضائي باستئناف الأشغال وهو ما يسمح باستكمال المشروع، وذلك بصرف النظر عن الوضعية العقارية للأرض المشروع وتقدم المسار الصلحي مع كل من ورثة علي بن باشا وورثة خميس بن خضر.

■ السيدة سارة الزعفراني الزنزي، وزيرة التجهيز والإسكان:

- أفادت بموافقة وزارة التجهيز والإسكان على المقتراح المقدم من قبل وزارة تكنولوجيات الاتصال المتمثل في اعتماد صيغة المفتاح في اليد واستشارة قائمة من المقاولات التي تتضمن فيهم الضمانات المهنية والمالية لحسن إنجاز المشروع مع ضرورة الحرص على التأكد من أن تسوية الوضعية العقارية لقطعة الأرض المخصصة للمشروع قد تمت، وذلك تفاديا لتكرار الوضعية التي تعرضت لها شركة «SOMATRA Get» مع المقاولات الجديدة التي ستتكلف بمواصلة تنفيذ هذا المشروع.

وبعد مزيد التداول والنقاش، أقرت لجنة المشاريع الكبرى ما يلي:

1. إقرار إدراج مشروع "افتتاح 30 عربة مترو خفيف" و"المدينة الرقمية بالنحلي" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي ومشروع "المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت" ضمن قائمة المشاريع العمومية المعطلة طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلقة بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.
2. الموافقة على افتتاح 30 عربة مترو خفيف حديثة لتعزيز أسطول شركة النقل بتونس باعتماد صيغة الاستشارة مع توفير التمويل طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلقة بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.
3. استئناف إنجاز مشروع "المدينة الرقمية بالنحلي" في أفضل الأجال باعتماد صيغة المفتاح في اليد بعد استشارة قائمة من الشركات، مع دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى العمل على فض الإشكال العقاري بالتنسيق مع الجهة وتسوية كامل الوضعية العقارية للأرض التي سيقام عليها المشروع.
4. استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت عن طريق الإعلان عن استشارة، طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلقة بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

وبذلك أنهت لجنة المشاريع الكبرى أعمالها ورفعت الجلسة.

رئيس الحكومة
الحكومة
كمال الدين بدوي